

تعميم رقم ٢٠١٩/٣٧

بانتظار الإنتهاء من تشييد أبنية للادارات العامة في سبيل استغناء الدولة واداراتها الرسمية عن أعباء وأكلاف استئجار المباني والإنشاءات التي تشغلها كمراكز ومكاتب لها وفقاً لما جاء في المادة /١٦/ من القانون رقم ٧٩ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٨ (الموازنة العامة الموازنات الملحقه لعام ٢٠١٨)، والمادة /١٤/ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (الموازنة العامة الموازنات الملحقه لعام ٢٠١٩)،

يُطلب الى الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات والهيئات العامة، التي تشغل بالإيجار اماكن لممارسة أعمالها، مباشرة التفاوض مع المؤجرين بهدف تخفيض بدلات الإيجار بشكل يتناسب مع أوضاع المالية العامة ويتمشى مع التخفيض الذي طرأ على بدلات الإيجار بشكل عام، ووضع تقرير مفصل بهذا الخصوص ورفعته الى مجلس الخدمة المدنية - إدارة الأبحاث والتوجيه، خلال مهلة شهر من تاريخ نشر هذا التعميم في الجريدة الرسمية.

بيروت في: ٢٠١٩/١٢/٣

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري